الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

أيها المسلمون في الشام عقر دار الإسلام:
إن سكوتكم عما يرتكب في حقكم من جرائم هو جريمة بحق أنفسكم، وبحق ثورتكم، وبحق تضحياتكم ودماء شهدائكم. فالواجب عليكم رفع الصوت عاليا في وجه كل من يتاجر بهذه الثورة اليتيمة، واتخاذ قيادة سياسية واعية وصادقة ومخلصة تتبنى مشروعا سياسيا واضحا منبثقا من العقيدة الإسلامية تعمل على توحيد الجهود للوصول للهدف المنشود في إسقاط النظام المجرم وإقامة حكم الإسلام.

اقرأ في هذا العدد:

- أزمة الطاقة وتداعياتها على أوروبا ...٢
- الأحلاف العسكرية والشراكات الرأسمالية أوهى من بيت العنكبوت ...٢
- ما وراء زيارة ماكرون الأخيرة للجزائر؟ ...٣
- التمسّك بالثوابت السياسية قوة وتقديم التنازلات ضعف ...٤
- بين التحليل والنبوءة ...٤

/Alraiah.HT @ht_alrayah /c/AlraiahNet //alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١٨ من صَفر ١٤٤٤ هـ الموافق ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٤٠٨ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

النظام التركي وتجارة الدم!

بقلم: الأستاذ أحمد عبد الوهاب*

إن مقياس المعادلات السياسية الحالي في السياسة الدولية يستند إلى ميزان المصلحة والمنفعة المادية، هذا المقياس الذي كان ولا يزال يحمل في طياته مجموعة من المواصفات التي من شأنها أن تذيب أمامها جميع القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى الروحية، أهمها أن المصلحة تكون فيه غير ثابتة وتتغير حسب الظروف والوقائع، فأصدقاء الأمس يمكن أن يصبحوا أعداء الغد عند انتهاء المصلحة والعكس صحيح، وشريك اليوم في عالم السياسة يمكن أن يتحول إلى سلعة للبيع في سوق النخاسة، وبالتالي فالعلاقة القائمة على أساس المصلحة هي علاقة مؤقتة تنتهي بانتهاء المصلحة، كما أن المصلحة، التي هي مقياس الأعمال السياسية، عرضةٌ للمساومة على مصالح أكبر منها؛ ما يجعل القضايا المصيرية عرضة للبيع على أيدي المقاولين، ولعل ثورة الشام مثال حي شاهد على ذلك. ومن اللافت للنظر عند السياسيين المقاولين؛ قدرتهم على التلاعب والمراوغة، واستحلال الحرام وتحريم الحلال، وتمكنهم من التحول والتلون والتملص من مسؤولياتهم، واستعدادهم لحرف البوصلة وتغيير وجهة المركب ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا؛ وكلما وجدوا ذلك يحقق مصالحهم، مستندين في ذلك إلى قاعدة "الغاية تبرر الوسيلة"، وما تتضمنه من بطش ومكر وخداع، وكذب وتضليل وقلب للحقائق، ومستعدين لتبرير كل ذلك مستعينين بجيوش جرارة من السماسرة الطبالة، وفرق المرقعين المنتفعين، المستعدين لإلقاء المسؤولية على غيرهم وتبرئة المستثمر المتاجر في دماء الناس.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن النظام التركي؛ ودوره في الثورة السورية، كواحد من التجار المستثمرين الأساسيين في تجارة الدم السوري، والذي ينطبق عليه ما تم ذكره آنفاً، فقد برع في المتاجرة بالثورة السورية على الصعيد الدولي؛ وعلى الصعيد الداخلي التركي، وحتى على صعيد آمال وآلام وأحلام أهل الشام. فقد استطاع النظام التركي خداع أهل الشام بتصريحاته الرنانة بداية انطلاقة ثورة الشام، من قبيل حلب خط أحمر، ولن نسمح بحماة ثانية، واستطاع أن يقنعهم أنه الحليف الاستراتيجي لثورتهم، والصديق الوفي لهم، وأنه الضامن الوحيد لانتصار الثورة؛ أو على الأقل عدم هزيمتها، فاستطاع بذلك ربط قيادات المنظومة الفصائلية ومصادرة قرارها، ودفعها إلى التخلي عن مساحات شاسعة من المناطق التي بذلت في سبيل تحريرها الدماء والمهج والأرواح، كما استطاع أن يدخلهم في نفق مفاوضات دولية طويلة الأمد، لا طائل منها سوى كسب الوقت لصالح طاغية الشام، واستطاع أن يسقطهم في فخ الهدن، وما نتج عنها من تهجير إلى شمال سوريا، كما استطاع أن يحول الكثير منهم إلى مرتزقة يقاتلون في أذربيجان وليبيا لمصلحة أمريكا، ويدافعون عن أمنه القومي على طول الحدود السورية التركية، مستنزفا في ذلك طاقات هائلة كانت من المفترض أن تصرف في إسقاط النظام السوري وإقامة حكم الإسلام، كل ذلك بات يدركه الجميع؛ ولكن ربما بعد فوات الأوان، فالمجتمع الدولي أعلن عن مناقصة إجهاض الثورة السورية منذ زمن بعيد، والنظام التركي يعمل على كسب هذه المناقصة وإجهاض الثورة بأبخس الأثمان، ليحقق من خلالها بعض المكاسب الشخصية؛ على مستوى أمنه القومي وبقائه في سدة الحكم.

ربما ينظر البعض إلى موقف النظام التركي الأخير من الثورة السورية؛ والذي عبر عنه وزير خارجيته جاويش

..... التتمة على الصفحة ٣

فلسطين بين الخيانة والتهويد
قتل وتدمير في الضفة واجتماعات في القاهرة

بقلم: الدكتور إبراهيم التميمي*

"إن (إسرائيل) تعتبر أن اتفاقات أوسلو التي أبرمت عام ١٩٩٣، والترتيبات التي تم التوصل إليها في كامب ديفيد وطابا العام ٢٠٠٠ لم تعد قائمة... لن نعود إلى هذه المواقع وأن الأضرار الحقيقية تحصل عندما تستحيل العودة إلى الوراء لكن الأمر ليس كذلك..."، كانت هذه الكلمات من رئيس وزراء كيان يهود أرئيل شارون عام ٢٠٠٢ كافية لتدرك السلطة الفلسطينية وقادتها حجم الخيانة التي ارتكبوها عندما وقعوا اتفاقية أوسلو وتنازلوا باسم الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عن معظم الأرض المباركة لكيان يهود، ولكن وكما هو متوقع من منظمة أنشأها الغرب لتكون أداة بيده لتصفية القضية تمسكوا بخيانتهم وبنهجهم طمعاً في الدولة والسيادة التي وعدتهم بها أمريكا ضمن مشروع حل الدولتين.

وبعد تلك الكلمات بعقدين من الزمن وبعد ما يقارب ثلاثة عقود من توقيع اتفاقية أوسلو ما زالت السلطة تبحث عن ثمرة لخيانتها، فتتنقل بين العواصم والدول تبحث عن قيمة ومكانة سياسية لها ومنصة تتحدث من خلالها **حتى كانت محطتها الأخيرة في القاهرة** بعد أن قَدِم رئيس السلطة محمود عباس من برلين التي طالب فيها من المستشار الألماني أولاف شولتس الاعتراف بالدولة الفلسطينية ودعم حصولها على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ومن ثم كانت تلك الكلمة (المحرقة) التي قلبت ظهر المجن وتسببت له بإهانة كبرى تذبذباً من الحكومة الألمانية لكيان يهود الذي يبحث عن أي حرف أو كلمة ليربطها بمظلوميتهم المزعومة، فعاد عباس خائب الرجاء لينطلق بعدها بأيام إلى القاهرة ليجتمع مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية ويعيد العبارات ذاتها عن مشروع الدولتين وضرورة إنقاذه ووقف الإجراءات التي تقوضه.

وفي مشهد مقابل كان كيان يهود على الأرض يسير وفق وصف شارون قبل عقدين "...لن نعود إلى هذه المواقع"، وكان يقصد حينها الحدود السياسية لما قبل عام ١٩٦٧ وذلك للسماح بإقامة الدولة الفلسطينية عليها كما ينص مشروع الدولتين، فكانت مركباته العسكرية تصول وتجول في الضفة الغربية وكان جنوده يسفكون الدماء ويهدمون البيوت في جنين ونابلس في مشهد بات يتكرر يومياً - في مناطق السلطة - ليظهر بشكل جلي وواضح كيف ينظر كيان يهود إلى الضفة الغربية أمنياً وسياسياً وأنه يتعامل معها من منطلق استعماري توسعي، فهو وإن كبح جماحه في مصر وسوريا ولبنان من طرف الدول الكبرى ليبقى بحجمه ووظيفته وحتى لا يستعجل نهايته إلا أنه كان ولا زال يرى في الضفة امتداداً له وعمقاً لأمنه، فكان يعارض التنازل عن الضفة على مر العقود الماضية ولكنه وفي ظل الوضع الدولي الحالي والتطبيع بل الانبطاح المخزي الحاصل من الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين، وتعوده على التنازل ثم التنازل ثم التنازل من السلطة ومنظمة التحرير، بات يمارس سياسات مكثفة في الضفة تحاكي الضم وتتجاوز مشروع الدولتين وتجعل منه حطاماً لا يمكن جمع أجزائه، فيعلن عن المخطط تلو المخطط للتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي ويفتح مطار رامون أمام أهل الضفة ويمنع دخول الأجانب إليها إلا بإذنه وقبل فترة محددة بـ٤٥ يوماً، ويتواصل منسقه بشكل مباشر مع شبابها وينظم لهم العمل، ويعتقل جيشه ويصول ويجول في مناطق أ و ب وليس ج فقط ويسارع بشكل مخيف من سياسته التهويدية في القدس.

..... التتمة على الصفحة ٣

قضية فلسطين إسلامية
وتحريرها مسؤولية الأمة الإسلامية

يا أهلنا في الأرض المباركة: إن جرائم كيان يهود لا تتوقف، وحكام المسلمين متواطئون معه في جرائمه، وجعجعاتهم الإعلامية لن تحمي دماءكم وأقصاكم، وهذا ينطبق على حكام تركيا وإيران ومصر وقطر... إلخ، فكلهم في الجرم سواء. إن قضية فلسطين أساسها الإسلام، وتحريرها مسؤولية الأمة الإسلامية وجيوشها، ولهذا وجهوا نداءكم إلى أمتكم لينهض فيها صلاح الدين. وجهوا نداءكم نحو أمتكم وجيوشها واقطعوا صلتكم بالحكام المجرمين، فالإسلام والأمة الإسلامية هي الحاضنة الطبيعية لقضية فلسطين وأهلها، ولا يجوز التعويل على أنظمة الخيانة أو الركون إليها أو الثقة بها. ولذلك فإن كل صوت لا يخاطب الأمة الإسلامية وجيوشها، أو يستجدي عدوها ليحميها من عدوها، إنما هو صوت منكر، غرضه صرف الأنظار عن الجهة الصحيحة الأصيلة القادرة على التحرير، فمسؤولية تحرير الأرض المباركة في أعناق ضباط وجنود المسلمين في كل بلاد المسلمين، فهم أصحاب القضية، وإنّ تركهم واستثناءهم من الخطاب ثم التوجه إلى أمريكا والمؤسسات الدولية هو خيانة ما بعدها خيانة.

في رحاب دستور دولة الخلافة

دولة الخلافة
توفر العمل لرعاياها وتنفق على من لا مال عنده ولا عمل

بقلم: الأستاذ محمد صالح

العلاقة التي تربط الأفراد في دولة الخلافة، هي رابطة الرعوية الإسلامية، التي تقوم على اعتبار أن المقيمين فيها إقامة دائمة، هم رعايا لها. وقد تجاوزت رابطة الرعوية، رابطة الأخوة الدينية، التي تصلح فقط لوصف علاقة المسلمين الروحية بعضهم ببعض، تجاوزتها إلى الرابطة السياسية بين رعايا الدولة من المسلمين وغير المسلمين، فكل من يحمل التابعية لدولة الخلافة، من المسلمين وغير المسلمين، لهم الحق في رعايتها، فلا فضل للمسلمين على غير المسلمين في هذا الحق. عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «الإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» صحيح البخاري. ومن أهم رعاية شؤون الناس، إيجاد العمل للقادرين عليه ولا يجدونه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلاً مِنْ الأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ: لَكَ فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ وَقَدَحٌ نَشْرَبُ فِيهِ الْمَاءَ، قَالَ: ائْتِنِي بِهِمَا، قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، قَالَ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثاً، قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا الأَنْصَارِيَّ وَقَالَ: اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَاماً فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالآخَرِ قَدُوماً فَأْتِنِي بِهِ، فَفَعَلَ، فَأَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَدَّ فِيهِ عُوداً بِيَدِهِ وَقَالَ: اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَلا أَرَاكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً، فَجَعَلَ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ، فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، فَقَالَ اشْتَرِ بِبَعْضِهَا طَعَاماً وَبِبَعْضِهَا ثَوْباً، ثُمَّ قَالَ: هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ وَالْمَسْأَلَةُ نُكْتَةٌ فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لا تَصْلُحُ إِلا لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ أَوْ دَمٍ مُوجِعٍ» أخرجه ابن ماجه. ومنْ وَجَبَ على الدولة الإسلاميَّة إيجاد العمل له، فقد وجبت نفقته عليها إن كان فقيراً أو عاجزاً عن العمل، ولا قريب له عنده القدرة على الإنفاق عليه، فتكون نفقته واجبة على الدولة، لقوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلاً فَإِلَيْنَا» متفق عليه، والكَلّ يشمل الدَّين والعِيال. وفي رواية أخرى: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلاَهُ» متفق عليه، ومعنى «ضَيَاعاً» أي عِيالاً محتاجين يضيعون إن تُركوا. فالنظرة لمفهوم الرعوية في الإسلام، جاءت بأحكام دقيقة ومفصلة لرعاية شؤون الناس في دولة الخلافة، وجعلت معيار الحصول عليها معياراً شرعياً، لا معياراً عرقياً، ولا قومياً، ولا وطنياً، ولا مصلحياً. لذا كان ارتباط الرعاية واضحا بحمل التابعية للدولة الإسلامية ليس غير، في مشروع دستور دولة الخلافة، الذي أعدّه حزب التحرير، وذلك في المادة ١٥٣: "تضمن الدولة إيجاد الأعمال لكل من يحمل التابعية"، وكذلك المادة ١٥٦: "تضمن الدولة نفقة من لا مال عنده ولا عمل له، ولا يوجد من تجب عليه نفقته، وتتولى إيواء العجزة وذوي العاهات". (مشروع دستور دولة الخلافة).

نظرات سياسية

أزمة الطاقة وتداعياتها على أوروبا

بقلم: الدكتور عبد الله ناصر – ولاية الأردن

ما إن ظهرت بوادر الأزمة الروسية الأوكرانية، وبدأت الحشودات العسكرية الروسية على الحدود الشرقية للقارة العجوز، حتى دقت أجراس الإنذار في كل أرجاء أوروبا محذرة من العمل العسكري الذي ستطال آثاره دول الاتحاد الأوروبي. فاندفع الرئيس الفرنسي، والمستشار الألماني وغيرهما باذلين وسعهم في حث روسيا على عدم تصعيد الموقف، إلا أن الاستفزازات والرسائل التي أرسلتها أمريكا، مستغلة الشعور بجنون العظمة الذي يعتري رئيس روسيا بوتين وضحالة الرؤية السياسية لديه، كان أقوى من أفعال ساسة أوروبا، فاندفعت روسيا إلى أوكرانيا متوقعة إنهاء المهمة العسكرية في أيام معدودات. فواجه الجيش الروسي دفاعا شرسا من جيش أوكرانيا ما جعل الحرب تستمر حتى هذه اللحظة، وأظهر ما كانت تسعى له أمريكا من جر روسيا إلى مستنقع أوكرانيا لإنهاكها وكبح تطلعاتها لتكون دولة كبرى، وتوقف تطلعات الدول الأوروبية بالانعتاق من الهيمنة الأمريكية، وتبقي شريان طاقتها بيدها.

قام الرئيس الروسي إلى جانب هجومه العسكري باستخدام سلاح الطاقة تجاه الاتحاد الأوروبي ليفرض واقعا على الأرض يخفف من الدعم العسكري الذي يقدمه لأوكرانيا، ويجبر قادته تحت ضغط زيادة التضخم وارتفاع فواتير الطاقة على الشعوب الأوروبية على تغيير مواقفهم والاعتراف بالتطلعات الروسية.

فبعد أن كانت إمدادات الطاقة لأوروبا (٤٠٪ من الغاز، ٢٧٪ من النفط) تأتي بأسعار معقولة من روسيا، وأسعار السلع مقبولة للشعوب الأوروبية، جاءت الإجراءات الروسية المتتالية من تخفيض لإمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي، ثم إجبار دوله على الدفع بالروبل، وأخيرا إيقاف الضخ بأكبر خط أنابيب "نورد ستريم-١" الذي يمر تحت بحر البلطيق من روسيا إلى ألمانيا، وهو الخط الرئيسي للغاز الطبيعي في أوروبا، بحجة مشاكل فنية وتقنية سببتها العقوبات الأوروبية على روسيا، جاءت هذه الإجراءات لترفع أسعار الكهرباء والغاز لأرقام قياسية وصلت نسبة ٤٠٠٪ مقارنة مع السنة الماضية نتيجة شراء الغاز بأضعاف السعر الذي كانت تحصل عليه من روسيا، ولتنهي عصر الرفاهية في أوروبا كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وتوالت الاجتماعات واللقاءات الأوروبية للتخفيف من وطأة رفع أسعار الكهرباء والطاقة، وتم اتخاذ مجموعة من القرارات تتضمن إيقاف الإضاءة الخارجية في المباني العامة، والحد من التدفئة وتكييف الهواء بتحديد حد أقصى وأدنى لدرجة حرارة الأجهزة، وإغلاق أبواب المتاجر المكيفة، والتوجه نحو أمريكا وقطر وشرق أوروبا وغيرها للحصول على الغاز المسال وتخزينه، وتقديم حزمة معونات مالية للأفراد والشركات، والعودة لاستخدام الفحم ومولدات الكهرباء النووية بما فيها من أخطار على البيئة والبشر.

كل ذلك زاد من استنزاف الاقتصاد الأوروبي والذي لم يتعاف بعد من تبعات جائحة كورونا، فارتفع التضخم في دول الاتحاد الأوروبي لمعدل ٩٪، وهو رقم أعلى بأربع مرات من المعدل الذي حدده البنك الأوروبي تقريبا، وبات يهدد بدخول أوروبا في حالة من الركود الاقتصادي، ومسببا تراجع قيمة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) لمستوى لم يسجل منذ أن طرح اليورو للتداول قبل ٢٠ عاما، ودافعا للعديد من الشركات بطلب مساعدات حكومية بسبب صعوبات مالية جراء ارتفاع أزمة الطاقة، وزيادة المطالبة بالوجبات الغذائية المجانية، وتنذر بفقدان للوظائف وارتفاع نسبة البطالة.

الأمر ليس مجرد موجة حر صيفية عابرة تجعل قادة أوروبا يعرقون، بل الخوف من تبعات سلاح الطاقة الذي تستخدمه روسيا ضد دول الاتحاد الأوروبي، والذي دفع لخروج مظاهرات حاشدة في بعض المناطق تحمِّل القادة السياسيين المسؤولية عن نقص إمدادات الطاقة وارتفاع الأسعار، وتطالبهم بوقف دعمهم لأوكرانيا ورفع العقوبات التي فرضت على روسيا، ناهيك عن اقتراب فصل الشتاء الأوروبي القارس والذي قد يسبب مزيدا من الارتفاعات. ويظهر في الوقت نفسه عدم التوافق بين الدول الأوروبية واختلافاتها في التعامل مع الأزمة، وتنذر بتبعات قد تصل لحد العصف في الاتحاد وانفكاك عقد دوله وإلغاء عملته الموحدة.

إن الحرب الروسية الأوكرانية وإن أغرقت روسيا في المستنقع الذي من خلاله ستستنزف وتنهك، إلا أنها بينت في الوقت نفسه الضعف الذي يجتاح القارة العجوز، وأظهرت الخلافات السياسية بين قادتها، وأقرّت احتياج أوروبا للبقاء تحت المظلة الأمريكية حفاظا على أمنها، وضمانا لاستمرار تدفق الطاقة لديها، وكاشفا عن احتمالية تصدع الاتحاد الأوروبي وانفكاك عقده وإلغاء عملته، وعاصفا ومستنزفا لاقتصاداته، وهذا ما ستظهره الأيام القادمة.

هذا هو النظام الرأسمالي الذي لا يقيم وزنا للبشر؛ القوي فيه يأكل الضعيف، ولا يعنيه سفك الدماء وزيادة الجوعى وتوقف الإمدادات وارتفاع تكاليف المعيشة ما دامت هذه الأمور تحقق تطلعات فئة مارقة تتحكم بمصائر الشعوب، وتنشر الظلم والقهر والجوع. نظام لا يوجد فيه نظرة إنسانية؛ فصديق الأمس قد يصبح عدو اليوم، يصدق فيهم قول الله تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾، وسيبقى العالم يكتوي بنار ظلمهم حتى يأذن الله بقيام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي بدأت خيوط نور فجرها تبدد عتمة الرأسمالية الفاسدة وسوادها الكالح، وما ذلك على الله بعزيز ■

أيها المسلمون، أيتها الجيوش: اصدقوا الله يصدقكم وانصروه ينصركم

لقد كان بيت المقدس عبر التاريخ هو القضية التي تلم شعث الأمة الإسلامية، فتستجمع عليها قواها وتتجاوز وهنها فتدحر عدوها، وعلى أرضها هزمت الصليبيين ودحرت المغول، وإنها اليوم قادرة على اقتلاع كيان يهود الغاصب من جذوره، وردع من يقف خلفه، بل وردّ عدوان كل من تسول له نفسه العدوان عليها، وما الوهن الحاصل فيها إلا طارئ بسبب خيانة حكامها الذين يحرصون على إظهارها بمظهر الضعيف ويغرسون هذا الوهم في أبنائها، فالمغضوب عليهم كيانهم هش وجنودهم لا يجرؤون على المواجهة المباشرة، فإذا ما سمعوا أزيز الطائرات الباكستانية والتركية، وهدير الدبابات المصرية، وهزيم المدفعية الأردنية لتجدنهم صرعى في أماكنهم خوفاً ورعباً، فأروا الله من أنفسكم ما تستنزلون به نصره عليكم. وإنكم يا جيوش المسلمين والله لقادرون على أن تجعلوا كيان يهود أثراً من بعد عين، وتشردوا به من خلفه من القوى الاستعمارية، فعدوكم أشد الناس حرصاً على حياة، وأنتم التواقون للشهادة وتحرير مسرى نبيكم، فلا تضللنكم مبررات الحكام الواهية ولا تخاذلهم بل تآمرهم أو تذرعهم بقوة كيان يهود العسكرية أو الظروف الدولية، فنحن لا ننتصر بكثرة عدد أو سلاح، بل بإيمان المؤمنين وعزيمة الصادقين وبتوكلنا على القوي العزيز الذي بيده وحده النصر، فثقوا بدينكم واصدقوا الله يصدقكم وانصروه ينصركم.

الأحلاف العسكرية والشراكات الرأسمالية أوهى من بيت العنكبوت

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

إن حقيقة العلاقات بين الدول، وأساليب التعامل السياسي والمعاهدات والشراكات والتعاون العسكري والسياسي، والأحلاف التي تتبع ذلك، أو تتصل به، الأصل أنها تقوم على أساس المبدأ الذي تحمله الدول. فالفكر والمبدأ هو الذي يحدّد طبيعة العلاقات والشراكات والتحالفات. ففي الدولة الإسلامية تحدّد الأحكام الشرعية طبيعة العلاقات والمعاهدات، وفنون السياسة وغير ذلك من أساليب التعامل مع الدول. فلا تقيم الدولة الإسلامية على سبيل المثال أحلافاً عسكرية مع دولة كافرة لمحاربة دولة كافرة أخرى؛ لأن الشرع حرم ذلك، حتى وإن كان النصر سيتحقق بذلك، قال ﷺ: «لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ» أخرجه الإمام النسائي في السنن، والنار كناية عن القوة والقتال في الحروب.

أما الدول الرأسمالية فيختلف الأمر عندها تماماً في هذا الموضوع؛ فهي قائمة على فصل الدين عن الحياة، وعلى حرية الفكر والأحكام. وهي تسيّر حياتها وعلاقاتها، على المصلحية والنفعية، بغض النظر عن الأساليب والوسائل. وتقوم بأعمال تأباها الوحوش أحيانا من أجل المنافع والمصالح؛ كما صنعت أمريكا في الحرب العالمية الثانية عندما فرضت حظرا بتروليا على اليابان، فاستدرجتها لضرب ميناء هارفر عام ١٩٤١، وكانت قد سحبت حاملات الطائرات منه، ما أغرى اليابان بضربه، وقتل الآف الجنود الأمريكان فيه، فاستطاع روزفلت أن يحصل على موافقة الكونغرس مباشرة لدخول الحرب، وكان الكونغرس يرفض دخولها من قبل. وكما فعلت في احتلال العراق وأفغانستان، وما قدمت من ذرائع في مسألة حوادث الأبراج وغيرها.

والحقيقة أن المصلحة التي تقوم عليها الأعمال الدبلوماسية قابلة للمفاضلة؛ لأنها ليست ثابتة، ولا تستند إلى أفكار ثابتة. فالدولة التي تعقد معاهدة أو حلفاً مع دولة مثل أمريكا، يمكن أن تنقلب عليها إذا رأت مصلحة أكبر مع دولة أخرى، وهكذا الدول.

فعلى سبيل المثال لا الحصر جرت اتفاقات وتحالفات من الدول الكبرى، وكان مصيرها الفشل الذريع، وانقلب الشركاء على بعضهم، نتيجة المفاضلات؛ فقد دخلت الدول الغربية في حلف الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية مع أمريكا، ضد حلف وارسو والاتحاد السوفيتي، إلا أن هذه الدبلوماسية اعتراها الخداع والمواربة من ناحية أمريكا مستغلة دول أوروبا اقتصاديا وسياسيا، فأقامت تفاهمات مع الاتحاد السوفيتي، عبر سياسة الوفاق سنة ١٩٦١ التي وقعها الرئيسان خرشوف وكندي، واستطاعت أمريكا من خلال هذه السياسة أن تقسم مناطق نفوذها في العالم، وأن توسع نفوذها على حساب الدول الأوروبية، في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا، وحتى داخل أوروبا نفسها، فكان الحلف عبارة عن خديعة أمريكية لوضع أوروبا تحت جناحها واستغلالها اقتصاديا، وتوسيع مناطق نفوذها في العالم على حساب الدول المنضمة لهذا الحلف.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين قامت أمريكا بتشكيل حلف من دول عدة ضد العراق، واستطاعت أن تجمع حشداً كبيرا من هذه الدول نتيجة سياسة الخداع والكذب. واستمر هذا الحلف العسكري سنوات عديدة؛ من خلال أعمال التفتيش وإقامة المناطق المنزوعة السلاح وحظر الطيران وغيرها. إلا أن هذا الحلف بدأ يتفكك شيئا فشيئا، نتيجة تكشف سياساتها وأكاذيبها، حتى قامت بحرب جديدة واختراع ذريعة جديدة؛ هي الحرب على الإرهاب. إلا أن الحشد الجديد لم يكن مثل الحشد الأول؛ حيث قامت الدول المتحالفة بوضع هذه الدبلوماسية تحت مجهر سياسة المفاضلة في المصالح. ومثال آخر هو موضوع الحصار الاقتصادي ونظام العقوبات ضد إيران؛ حيث قامت أمريكا باختراع أكاذيب جديدة منها: تهديد آبار النفط والأماكن الدينية في الحرمين، وتهديد أمن كيان يهود؛ وذلك لضرب سياسة بعض الدول، ولابتزاز دول أخرى، وجعل إيران مصدر تهديد ووعيد لدول الخليج. واستمر هذا الحلف سنوات تخللته أعمال مخادعة كثيرة؛ مرة بتشديد العقوبات، ومرة أخرى تخفيفها للإيقاع بأوروبا عن طريق إقامة عقود تجارية مع إيران، ثم الانقلاب على هذه الدول بتشديد الحصار فتتكبد هذه الدول المليارات من الخسائر، وتبقى تحت هيمنة أمريكا. وها هي أمريكا اليوم تمارس سياسة جديدة تجاه إيران؛ تمهّد لرفع العقوبات عنها عبر تسوية سياسية مخادعة تهدف إلى إدخالها في منظومة المنطقة السياسية، وإقامة علاقات بينها وبين دول المنطقة، بما فيها كيان يهود وذلك كمقدمة لرفع العقوبات نهائيا عنها.

وكل هذا من أجل خدمة مصلحة أمريكا في الحرب الأوكرانية، وكذلك لإيجاد حلف مشترك يخدم سياسة أمريكا في المنطقة عسكريا على غرار حلف الناتو وباقي الأحلاف مثل حلفي أوكس وكواد، وللتأسيس لسياسة جديدة بعيدة المدى لدول الشرق الأوسط.

بعد هذا الاستعراض لواقع السياسة الغربية والدبلوماسية التي تقوم على الفكر البراغماتي المصلحي، وخاصة دبلوماسية أمريكا نصل إلى النقطة الأخيرة وهي: إلى أي حد يمكن أن يستمر الحلف الجديد ضد روسيا؟ وهل سيحقق للغرب مصالحه مع أمريكا؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن الدبلوماسية الأمريكية في أحلافها ضد روسيا، الهدف منها:

أولا: تهديد أي دولة تفكر بالخروج على سياسات أمريكا.

ثانيا: إرسال رسالة قوية إلى الصين؛ بأنه في حال أي تحرك لها ستعامل مثل روسيا.

ثالثا: بقاء دول أوروبا ضمن دائرة خدمة السياسة الأمريكية؛ خاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وإبقاؤها تحت جناحها ضمن سياسات الابتزاز الاقتصادي والسياسي والعسكري المستمرة.

رابعا: إبقاء الهيمنة العالمية ووضع الخطط المستقبلية ضد أي خطط لكسر حاجز هذه الهيمنة الأمريكية.

إن هناك أموراً عدة يمكن أن تؤثر في هذه السياسات مع أمريكا وأحلافها، ويمكن أن تجعل بعض الدول تتفلت من هذه الأحلاف؛ مثل طول أمد الحرب مع روسيا، وترتب خسائر باهظة على ذلك، وقيام روسيا بأعمال دبلوماسية مقابلة تجعل الدول الأوروبية تفاضل في نظرتها المصلحية؛ مثل تخفيض أسعار البترول والغاز مقابل ابتزازات أمريكا وأسعارها الباهظة. وكذلك يمكن أن تقوم روسيا بتهديدات أو إغراءات اقتصادية، وخاصة أن لديها القدرة الاقتصادية الكبيرة في هذا المجال من حيث الطاقة والغذاء والنواحي التجارية من وإلى بلادها.

وفي الختام نقول إن هذه الدول قائمة على سياسات شريرة نابعة من فكر هابط وتفاضل في مصالحها حتى على أصدقائها وشعوبها أحيانا إذا رأت مصلحة لها في ذلك. وإن السياسة الوحيدة القادرة على إدارة شئون العالم بعدل وإنصاف، وأن تنشر الأمن والعدل والاستقامة في ربوع الأرض، هي النابعة من النظام الإلهي الرباني؛ أي من دين الإسلام، وإن هذه الأمور مدعاة لوضع الخطوط العريضة أمام البشرية؛ كي تنهي هذه الشرور، وتتبع النظام الرباني الهادي، ومدعاة في الوقت نفسه للأمة الإسلامية لتعرف قيمة دينها واستقامته؛ خاصة وهي تنظر لسياسات الدول المبنية على الاعوجاج... إن هذا مدعاة لتعود الأمة الإسلامية، وتحطم هذه النظم الرأسمالية الشريرة، وتقيم نظامها على أساس الفكر الإسلامي في ظل دولة تطبقه، وتحمله رسالة خير إلى كل الأرض لتنقذ هذه الشعوب التائهة المظلومة ■

ما وراء زيارة ماكرون الأخيرة للجزائر؟

بقلم: الأستاذ صالح عبد الرحيم – الجزائر

حل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم ٢٠٢٢/٠٨/٢٥ ضيفاً على النظام الجزائري في زيارة دامت ثلاثةَ أيام لإرساء "شراكة متجددة" بين الجزائر وفرنسا على خلفية انتهاء الحراك الشعبي وخمود زخمه وتداعياته، وضرورة الاتفاق على أرضية جديدة للتفاهم والتعاون.

ولكن من الواضح أنه ليس التعاون في المجال الاقتصادي، ومنه توفير الطاقة من غاز الجزائر لفرنسا وأوروبا على خلفية الحرب المشتعلة في أوكرانيا وما فرضتْه أمريكا على أوروبا من قطع الصلة في مجال الغاز مع روسيا، ليس هو فقط ما جاء من أجله ماكرون، فقد كان بادياً من خلال تشكيلة الوفد الفرنسي ومَن حضر الاجتماعاتِ من الجانب الجزائري من الإطارات الأمنية (خاصةً الأمن الداخلي والخارجي)، ومن خلال الاتفاقيات التي أُبرمت، أن التحديات التي باتت فرنسا تواجهها في مستعمراتها جنوب الجزائر أي في دول الساحل الأفريقي، خاصة على الصعيدين الأمني والعسكري، هي التي مثّلت صلب اللقاءات وفحوى الزيارة. فقد وقّع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ونظيرُه الفرنسي إيمانويل ماكرون في اليوم الأخير من الزيارة يوم السبت ٢٠٢٢/٠٨/٢٧ على اتفاقيات عدة تمثلت فيما يلي:

- اتفاق شراكة وتعاون مع معهد باستور في مجال الصحة.
- اتفاق شراكة علمية بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي، ومنه تعزيز الشراكة القائمة بين البلدين.
- مذكرة نوايا بين وزارة الشباب والرياضة الجزائرية ومثيلتِها من الجانب الفرنسي.
- تفعيل "إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة" بين الجزائر وفرنسا.

وينص هذا الأخير على اتفاق البلدين على تدشين حقبةٍ جديدة من التفاهم، ومقاربةٍ ملموسة وبنّاءة تُركّز على المشاريع المستقبلية والشباب. كما ورد في الإعلان ذاته أن "الشراكة المميزة الجديدة" باتت "مطلباً يمليه تصاعدُ التقلبات وتفاقمُ التوترات الإقليمية والدولية". ومن الجلي أن هذا هو أهم ما ورد في الاتفاقات كلِّها. علماً أنه جاءت أيضاً ضمن الإعلان الأخير نفسِه تفاهماتٌ أخرى تتعلق بضرورة التنسيق لمواجهة التحديات العالمية الجديدة مثل الأزمات الإقليمية والعالمية وتغيُّر المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي والثورة الرقمية والصحة وغير ذلك.

وكلنا يذكر زيارة إيمانويل ماكرون للجزائر كمرشح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧، أي قبل أن يصبح رئيساً لفرنسا في المرة الأولى، التي قال خلالها: "الاستعمار جزء من التاريخ الفرنسي، إنه جريمة، جريمة ضد الإنسانية، إنه وحشية حقيقية وهو جزء من هذا الماضي الذي يجب أن نواجهَه بتقديم الاعتذار لمَن ارتكبنا في حقهم هذه الممارسات". وقد كلفتْه هذه التصريحاتُ حينها موجةً من الانتقاد والاستنكار في بلده من اليمين واليمين المتطرف.

ولكن بعدما صار رئيساً، وعلى ضوء التطورات السياسية التي أفضت إلى تنحي الرئيس السابق بوتفليقة عن الحكم في أعقاب الحراكِ الشعبي الذي اندلع في الجزائر يوم ٢٠١٩/٠٢/٢٢، وما تمخض عنه من مجيء قيادة سياسيةٍ وعسكرية جديدة في الجزائر، وما نتج عن ذلك من تراجع كبير للجناح الفرنسي والزج بعدد من أبرز رموزه في السجون، تغير خطابُه بشكل ظهر عليه الكثير من التذمر والانزعاج، وصل إلى حد وصف النظام الجزائري حينها بأنه "نظامٌ عسكري - سياسي صلب (صعب)، تبون عالقٌ فيه". ولكن في الوقت ذاته حرص يومها على تجنيب شخص الرئيس تبون انتقاداتِه مؤكداً على وجود علاقة طيبةٍ وحوار جيد معه.

وكان مما نقلت صحيفة لوموند الفرنسية يوم ٢٠٢١/١٠/٠٢ من تصريحات ماكرون المثيرة التي أثارت حينها الكثيرَ من ردود الأفعال الغاضبة لدى أصحاب القرار في الجزائر، ما أدلاه في سياق لقاءٍ في فرنسا مع شبابٍ من أحفادِ بعضِ مَن تعاون مِن الجزائريين مع فرنسا إبان حرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، معتبراً أن جزائر ما بعد الاستقلال قامت على "إرث من الماضي" حافظَ عليه "النظامُ السياسي - العسكري"، مضيفاً أن الأمر يتعلق بـ"تاريخ رسمي أعيدت كتابتُه بالكامل.. ولا يستند إلى حقائق"، بل "إلى خطاب يقوم على كراهية فرنسا".

ولكن ما أثار الكثير من الامتعاض والاستنكار أكثر من غيره حينها هو تمييز ماكرون المقصود (بين السلطة والشعب) حين أعرب عن عدم اعتقاده بأن هنالك "كراهية لفرنسا" في أعماق المجتمع الجزائري، بل هي موجودة فقط لدى النظام السياسي - العسكري القائم على إرث من الماضي، مؤكداً أنه "من الواضح أن النظام الجزائري منهَك، أضعفه حراك ٢٠١٩".

ولكن بعد نجاح النظام في إخماد الحراك الشعبي، وفي سياق إنشاء "جزائر جديدة" وفق رؤية المؤسسة الحاكمة في الجزائر، وبعد استتباب الأمر مجدداً لجناح الإنجليز من خلال عملية سياسية ذكية تمثلت في لعبة ركوب الحراك الشعبي بخدعة دَستَرته واعتباره المنقذ للبلد من "العصابة" الفاسدة التي كانت تحكم، بينما الحقيقة هي أن ركائزَ منظومةِ الحكم الفاسدة والمفلسة هي هي لم تتغير، وأن الزمرة الفاسدةَ التابعة للأجنبي والتي كانت تحكم قبل وصول تبون إلى الرئاسة هي نفسها التي تحكم الآن ولكن بثوب جديد، وبعد إيهام الشعب أنه تم الآن استكمال بناء مؤسسات "الجزائر الجديدة"، وأن البلدَ بات على عتبة إقلاع اقتصادي جديد. جاءت "مبادرة لم الشمل" التي أعلن عنها الرئيس تبون يوم ٢٠٢٢/٠٥/٠٣م بغرض "تقوية الجبهة الداخلية" بحسب قوله، لتُنبِئَ عن توافقاتٍ جديدةٍ قادمةٍ بين الأطراف المتصارعة على المصالح والنفوذ، على أساس تفاهماتٍ قديمة متجدِّدة! ما سوف يمكن المستعمِر وأزلامه من اقتسام الثروة والريع والمنافع من خلال الاستيراد باسم الاستثمار والشراكة والمشاريع الحقيقية والوهمية والصفقات وغيرها. ففي هذا السياق تماماً، ورغم كل ذلك التراشق والتلاسن والرسائل الكلامية المحسوبة والمفتعلة، حل الرئيس الفرنسي بالجزائر، مُظهراً الكثير من الود والرغبة في التقارب والتصالح.

ومن الواضح أنه بحكمِ تبعيةِ النظام في الجزائر للأوروبيين، وبحكم تضارب المصالح على خلفية التطورات المستجدة في مالي والوضع المتأزم في ليبيا المجاورة والأحداث الجارية في دول جنوب الصحراء عامةً، فضلاً عن الأحداث السياسية التي شهدتْها الجزائر نفسُها على الساحة الداخلية، وكذا الوضع الاستثنائي للقيادة العسكرية الجزائرية الناجم عن الصراع على النفوذ في الداخل، الأمر الذي أجج الطموحَ الأمريكي القوي لتعزيز حضور أمريكا في شمال أفريقيا وفي منطقة الساحل الأفريقي الغنية بالثروات على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي. فبالنظر إلى كل ذلك، تحركت أمريكا لاستغلال الظرف والتطورات السياسيةِ التي حدثت خاصةً في أعلى الهرم في الجزائر مؤخراً، خاصةً بعد أحداث ٢٠١٩. وهو ما بات يشكل تحدياً كبيراً لمصالح ونفوذ الأوروبيين والفرنسيين بوجه خاص في المنطقة.

لذا جاءت زيارةُ ماكرون التي أبدى خلالها الكثيرَ من الود تجاه الجزائر وشعبها لمواجهة كل تلك التحديات، متغاضياً عن كل تصريحاته النارية السابقة تجاه المنظومة الحاكمة في الجزائر. ولكنها جاءت تعزيزاً للتفاهم وتتويجاً لـعملية "لمِّ الشمل وتقوية الجبهة الداخلية" التي أعلنت عنها الرئاسة الجزائرية، والتي تَكشف كما أسلفنا عن عملية تصالح جديدةٍ بين الزُّمر المتصارعة على المصالح والنفوذ، الأمر الذي سيمكن طرفي الصراع من اقتسام الثروة والريع من خلال الاستيلاء على المداخيل خاصةً من العملات الأجنبية، ولكن على أرضية جديدة تعكس تراجع نفوذ فرنسا وأزلامها في الجزائر.

كما لا يخفى أن هذا الموقف وهذه "الشراكة المتجددة" تتفق تماماً مع الرغبة الملحة للأوروبيين في الاستعانة بجيش الجزائر، بل في تسخيره للمحافظة على الاستقرار والأمن في المنطقة وعلى نفوذهم السياسي والاقتصادي في دول الساحل الأفريقي وتحديداً في الجوار الإقليمي للجزائر جنوباً، الأمر الذي يمكن الاستعمار الأوروبي من مواصلة الاستحواذ على كنوز وثروات المنطقة من الذهب والمعادن النادرة وغيرها، فضلاً عن النهب باسم التعاون في مجالات الطاقة والتجارة وتسويق المنتَجات وتوفير الاستثمارات للشركات الأوروبية في الجزائر نفسِها، وكذلك مواصلة التنسيق الأمني الاستخباراتي في محاربة الإسلام، والتهريب وفي موضوع الهجرة، وغير ذلك ■

تتمة: فلسطين بين الخيانة والتهويد، قتل وتدمير في الضفة واجتماعات في القاهرة

وبين المشهدين - **مشهد الضفة ومشهد القاهرة** - تكمن نكبة أهل فلسطين بوجود كيان يهود على الأرض المباركة وما يمارسه من ظلم وقهر وتهويد وتدنيس وسفك للدماء، ومصيبة أهل فلسطين بسلطة تحولت إلى جهاز أمني لخدمة كيان يهود وأداة سياسية ذليلة تتسول السيادة والدولة على أعتاب المجتمع الدولي ومؤسساته ومنها الأمم المتحدة التي تسعى لنيل عضوية كاملة فيها من خلال مجلس الأمن الذي يخضع للفيتو الغربي المساند لكيان يهود! وترفض التخلي عن طريقها التصفوي القائم على فصل القضية عن عمقها الإسلامي وجعلها قضية سلطة ومنظمة، وذلك رغم أنها أصبحت عاجزة عن القفز وتجاوز الحقيقة الواضحة وهي أن التنازل والخيانة لا يورث دولة ولا سيادة وإنما عمالة وخدمة للمحتل، فها هو ذلك الجزء الصغير من الأرض المباركة الذي تنازلت عن معظمها لأجله والذي من المفترض أنه مخصص لدولتها يتعرض لابتلاع وتهويد وتنكيل ولا تستطيع إيقافه فتحاول أن تواسي نفسها بالهروب إلى متنفسها المفضل وهو اللطميات على عتبات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والتمسح بالقانون الدولي والتنقل بين عواصم الدول، تتناول العشاء وتلتقط الصور وتبكي على أطلال مشروع الدولتين وتنحب أملاً منها في أن تساعدها تلك الدول على إيجاد حل للقضية ومخرج لهذا الوضع الذي تعيشه.

وفي الختام إن الوضع في فلسطين هو تهويد وابتلاع لما تبقى من الأرض وسفك للدماء وبطش بالناس وتهويد للقدس على يد كيان يهود مع عدم تفريطه بالسلطة وعدم الاستغناء عن تنسيقها الأمني ودورها في تحمل أعباء الناس وهو ما لخصته صحيفة هآرتس وأوردته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٩ "إن (إسرائيل) تريد أن تعمل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية في خدمتها وحماية قواتها ومستوطنيها، في الوقت الذي تواصل فيه سياساتها بالسيطرة على أراضي الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان، ورفض إجراء محادثات سياسية وترسيخ الحكم العسكري!!" ولا تأثير للقاءات السلطة ولطمياتها على تلك المخططات، والحل لوقف ذلك هو حل واضح ولا حل غيره؛ أن يتم عزل السلطة ومشاريعها عن القضية بفضحها وفضح تحركاتها وكذلك فضح خيانة كل الأنظمة في بلاد المسلمين والعمل السياسي على إسقاطها وتنصيب قيادة سياسية مخلصة وواعية تضع الخطة وتحرك الجيش وتنفذها فوراً لتحرير فلسطين كاملة غير منقوصة ذرة تراب منها كما حررها صلاح الدين سابقاً وأعطى الأمة نموذجاً في كيف أنها تستطيع استرجاع بلادها في ساعة من نهار إن هي أخلصت النية وعقدت العزم على ذلك ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

تتمة كلمة العدد: النظام التركي وتجارة الدم!

أوغلو عندما دعا من أسماهم المعارضة إلى المصالحة مع طاغية الشام، ربما ينظر البعض إلى هذا الموقف على أنه قلب لظهر المجن، وتحول في السياسة التركية، وهذه النظرة بلا شك نظرة سطحية ساذجة، تدل على عدم الوعي على أبجديات السياسة الدولية، وعدم معرفة طريقتها وأساليبها وأدواتها ومقاييسها ووسائلها، فموقف النظام التركي لم يتغير منذ البداية، وجميع أفعاله تدل على ذلك، فحلب أصبحت خطاً أخضر منذ زمن، وتحولت جميع المدن السورية إلى حماة ثانية، وأصبح طاغية الشام صاحب سيادة على معظم الأراضي السورية يسعى أردوغان لعقد لقاء معه بعد أن كان مختارا لحي المهاجرين، وهو الآن يسعى لإنهاء عمله وإنجاز مهمته في إجهاض ثورة الشام وقبض الثمن على ذلك.

وخلاصة القول: إن تسليم قضايانا لغيرنا هو انتحار سياسي، لأننا نجعل بذلك من أنفسنا سلعة رخيصة تعرض في سوق النخاسة الدولي، ويبقينا ندور في دائرة الاستعباد لا نستطيع الخروج منها، وأقصى ما يمكن فعله فيها هو تحسين شروط العبودية بعد موافقة المالك الجديد.

وإن السير في طريق التحرر من الاستعباد، يقتضي منا العمل الجاد والدؤوب على استعادة القرار، وتحرير الإرادة كخطوة أولى. فالعبيد لا يملكون قرارهم، ويفتقدون إلى الإرادة المستقلة، "وثورتنا ليست ثورة عبيد" وإن من لا يملك قراره، لا يستطيع السير خطوة واحدة في الطريق الصحيح، مهما كانت أفكاره صائبة وحلوله ناجعة، لأن هذه الأفكار ستكون عاجزة عن الانتقال إلى حيز التنفيذ، بسبب افتقادها إلى صاحب القرار الذاتي والإرادة المستقلة، فمخزون الأسلحة الرهيب المكدس في المستودعات التي تسيطر عليها المنظومة الفصائلية المرتبطة، لن ينفع إن لم يوجد قرار لاستخدامه، وسيبقى حبيس الجدران يأكله الصدأ حتى يحين موعد تسليمه، والمجاهد الذي يقضي صيفه وشتاءه يرابط على خطوط التماس، سيتحول إلى هدف سهل لجنود طاغية الشام، دون أن يستطيع فتح جبهة واحدة، لأن ذلك يحتاج إلى قرار. وهذا ينطبق على جميع مقدرات الثورة ومقوماتها.

وحيث إن القرار بشقيه العسكري والسياسي يتمركز في القيادة وهي صاحبة الصلاحية فيه، وهي التي تنقله من الجانب النظري إلى الجانب العملي، كان لا بد من اتخاذ قيادة سياسية واعية ومخلصة، والسير خلفها في طريق التحرر من الاستعباد، فهي بمثابة العقل الواعي والمدبر، وهي من ستدير الدفة، وهي من ستتجنب المطبات السياسية والفخاخ والألغام المزروعة على جنبات الطريق، وهي من ستكون في المقدمة، ومعها البوصلة "المشروع السياسي" التي توجهها في طريق ثابت ومستقيم، بعيدا عن الارتجال والطرق الملتوية، فإذا توحدت الجهود الشعبية والعسكرية خلف هذه القيادة؛ كان النصر حليف أهل الشام في ثورتهم ضد طاغيتهم، واستطاعوا قطف ثمار تضحياتهم، والتحرر من ربقة الاستعمار بكافة أشكاله، واستطاعوا التحرر من أنظمة حكمه العميلة وتطبيق نظام الإسلام؛ بوصفه النظام الوحيد الرباني الذي يصلح البشرية جمعاء، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

مؤسسة الرئاسة التونسية والهزيمة الفكرية أمام حزب التحرير

وفقا لبيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس فقد قام وفد من لجنة الاتصالات المركزية للحزب هناك، برئاسة الأستاذ ياسين بن يحيى، وعضوية الأستاذين الحبيب المديني ومحمد علي بن سالم، يوم الثلاثاء ٣٠ آب/أغسطس، بزيارة إلى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، وهو المعهد الرسمي الذي يقع تحت إشراف رئاسة الجمهورية، لتقديم نسخ من كتاب "نقض الفكر الغربي الرأسمالي، مبدأ وحضارة وثقافة" الذي أصدره حزب التحرير مؤخرا، إلا أنه ورغم المحاولات المتكررة والاستشارات المطولة التي قام بها مكتب ضبط هذه المؤسسة، فقد كان قرارهم عدم تسلم النسخ تلك، متنكبين عن طبيعة الدور الفكري والبحثي لمؤسستهم التي يدّعون، لمجرد أن وجدوا أنفسهم أمام طرح ينقض أسس الفكر الغربي الذي نصبوا أنفسهم حراسا عليه في بلادنا! في حين إن إدارة المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية هذه لا تجد ضيرا في التعاون مع المؤسسات الغربية الاستعمارية، المنتصبة في ربوعنا، كمؤسسة "كونراد إديناور (KAS) الألمانية، بل وصل الأمر حد الاعتزاز بالتوفّق في إنجاز ٢٠ دراسة استراتيجية قطاعية، مع هذه المؤسسة الدخيلة، خلال سنة ٢٠٢٠ في علاقة برسم رؤية لتونس لما بعد كوفيد-١٩ في أفق سنة ٢٠٢٥. وأضاف البيان: وتقوم لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية تونس منذ فترة بتوزيع الكتاب المذكور أعلاه على أهل الفكر والرأي وأساتذة الجامعات وسدنة الفكر الحداثي المضبوعين بالحضارة الغربية وعلى رأسهم أعضاء قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية وقسم الحضارة الإسلامية والأعضاء الشرفيون بمؤسسة بيت الحكمة. إن حزب التحرير بعمله هذا يتحدى المضبوعين بالثقافة الغربية وعلى رأسهم أعضاء بيت الحكمة والمعهد الاستراتيجي التونسي المرتبط بالرئاسة لمناظرتهم فكريا لبيان فساد المبدأ الرأسمالي وعظمة مبدأ الإسلام، حتى يُقلعوا عن تبعيتهم الفكرية والسياسية للغرب الكافر المستعمر ويعودوا إلى حضن أمتهم وينصروا مبدأ الإسلام العظيم، فيكفّروا بذلك عن جريمتهم في نشر الفكر الغربي والاستماتة في الدفاع عنه.

التمسّك بالثوابت السياسية قوة وتقديم التنازلات ضعف

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

الإسلام كله ثوابت، سواء العقائد أو الأحكام، الفكرة أو الطريقة، فكل شيء في الإسلام ثوابت، ومن الثوابت المعروفة رفض القواسم المشتركة بين الإسلام وغيره، ومن الثوابت أيضاً عدم القبول بما يسمى بالالتقاء مع الكفار في منتصف الطريق.

ويتميز المسلم الحقيقي دائماً بتمسكه بالثوابت، وهذا يكسبه صفة القوة في شخصيته، وفي أدائه وسلوكه، والرسول ﷺ قد علّمنا كيفية التمسك بالثوابت لدرجة العض عليها بالنواجذ، فعندما قال له عمه أبو طالب: "إِنَّ بَنِي عَمِّكَ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ تُؤْذِيهِمْ فِي نَادِيهِمْ وَمَسْجِدِهِمْ فَانْتَهِ عَنْ ذَلِكَ" قَالَ: فَحَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ هَذِهِ الشَّمْسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَنَا بِأَقْدَرَ أَنْ أَدَعَ ذَلِكَ مِنْكُمْ عَلَى أَنْ تَسْتَشْعِلُوا لِي مِنْهَا شُعْلَةً»، ومعلومٌ أنّ الرسول ﷺ قد رفض عرض قريش له في الزعامة والجاه والمال والزواج بأجمل النساء، ورفض كذلك مُشاركة قريش في العبادة، فعندما جاءه الوليد بن المغيرة والأسود بن المطلب والعاص بن وائل وقالوا له: "يا محمد هلمّ فلنعبد ما تعبد وتعبد ما نعبد ونُشركك في أمرنا كله"، فقال: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ...﴾، وبعد وفاة عمّه أبي طالب عرض عليه عمه أبو لهب الحماية مُقابل التوقف عن تسفيه آلهة قريش وأحلامهم فسأله: "يَا مُحَمَّدُ أَيَدْخُلُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ النَّارَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «وَمَنْ مَاتَ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ دَخَلَ النَّارَ». فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ لَعَنَهُ اللَّهُ: "وَاللَّهِ لَا بَرِحْتُ لَكَ إِلَّا عَدُوّاً أَبَداً".

هكذا كان ﷺ مُتمسكاً بالثوابت فلا يُداهن ولا يُداجي من بيدهم السلطة، ويعرض الدعوة على الجميع بغير تورية ولا مُواربة ولا مُجاملة.

وكما يشمل التمسك بالثوابت العقائد والأحكام الشرعية المتعلقة بالفكرة، فكذلك يشمل الأحكام المتعلقة بالطريقة، فعندما طلب ﷺ النصرة من قبيلة بني عامر بن صعصعة، واشترطوا عليه أنْ يكون لهم الحكم من بعده، رفض النبي ﷺ شرطهم بكل صراحة ووضوح، مع أنّه كان في أمسّ الحاجة للنصرة فقال: «الْأَمْرُ لِلَّهِ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ».

فالثوابت إذاً هي من المسلّمات الشرعية التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان إلى يوم القيامة، والثبات عليها واجب، والتمسك بها فرض، والتزامها فوق ذلك كله ضرورة ملحة، لا يستغني عنها أي مجتمع من المجتمعات التي يُعمل فيها للتغيير.

والأعمال السياسية التي تقوم بها الدولة الإسلامية الحقيقية هي من الكيفيات الدائمة التي يقام بها للحفاظ على تلك الثوابت، والتخلي عنها يؤدي إلى السير في نهج تقديم التنازلات الذي يجلب على الأمّة الويلات.

ولو أخذنا السياسة الخارجية التركية في السنوات العشر الماضية كمثال لرأينا رأي العين كم من التنازلات قدّمت على حساب الثوابت التي أعلنت عنها، لدرجة التضحية بالثوابت الشرعية والضرورية لصالح الحسابات الدولية والإقليمية للقوى الكبرى!

فقالوا مثلاً لا يمكن السماح بحماة ثانية، فسمحوا بحماوات كثيرة، وقالوا لا يمكن أنْ نُساوم على حلب، فساوموا عليها وسلّموها للنظام المجرم، وقالوا لا يمكن التعامل مع نظام ملطخة أياديه بدماء شعبه، فتعاملوا معه مخابراتياً ثم سياسياً، وقالوا لا يُمكن أنْ نُفرّط بالسوريين اللاجئين والمستضعفين والإسلاميين، ففرّطوا بهم وطردوهم وعاملوهم بعنصرية، وقالوا نحن لا نتعامل مع الأنظمة الدكتاتورية المستبدة غير المنتخبة، فأغلقوا ملف الصحفي جمال خاشقجي وسلّموه للسعودية، وتعاملوا وطبّعوا مع أعتى الدكتاتوريات كالسعودية ومصر والإمارات، وقالوا بأنّهم لا يطبعون مع كيان يهود قاتل المدنيين الفلسطينيين، فطبّعوا معه، ووسّعوا علاقاتهم الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية معه إلى أقصى حد...!!

ومن أمثلة التفريط السياسي والتنازل عن الثوابت أيضاً ما تقوم به حركة حماس وهي تُمثّل السلطة الحاكمة في قطاع غزة حيث تخلت عن حركة الجهاد، وقبلت بالتنسيق الدائم مع المخابرات المصرية المجرمة، ووافقت على مبدأ التفاوض مع كيان يهود عبر السلطة الفلسطينية، وقال يحيى السنوار رئيس حركة حماس في القطاع: "سنواصل مسار المُقاومة الشعبية السلمية في مُواجهة آلة البطش التي يمتلكها الاحتلال"، فبماذا تختلف حماس عن محمود عباس إذاً!؟

وأمّا القيادي في حركة حماس موسى أبو مرزوق فمهّد للتنازل عن القتال ضد كيان يهود فقال: "لا غُبار على مُفاوضات الاحتلال، فكما نفاوضه بالسلاح نفاوضه بالكلام"!

فالإصغاء للكفار والالتزام بتعليماتهم لا يتوقف عند حد، وقال أحد المسؤولين في حركة طالبان: "لقد طلبوا مني إلغاء تطبيق الحدود الشرعية مقابل الاعتراف بأفغانستان في الأمم المُتحدة".

فالسماع من الكفار وتلبية مطالبهم لا تنتهي إلا بترك أحكام الإسلام تماماً، وحتى إن تمّ ذلك فالكفار لا يتوقفون حتى المطالبة بالمزيد من التنازلات، ثمّ بعد ذلك ربما لا يعجبهم هذا الذي تنازل لأي سبب من الأسباب فيعملون مع أتباع آخرين لهم على الإطاحة به، ويأتون بمن يقدم لهم التنازلات من نوع آخر كما فعلوا مع عمر البشير في السودان ومحمد مرسي رحمه الله في مصر بالرغم من تنازلهما للكفار عن كل شيء يتعلق بتطبيق الشريعة.

فالمطلوب الشرعي إذاً هو الذي يوجب على السياسيين التمسك بالثوابت الشرعية ورفض فكرة القبول بالتدرج في العمل السياسي لأنّ هذا القبول فوق كونه فكرة مخالفة للشرع فهو أيضاً فكرة قاتلة مُدمّرة ■

بين التحليل والنبوءة

بقلم: الأستاذ عطية الجبارين – الأرض المباركة (فلسطين)

التحليل في هذا الموضوع والمقال هو توقع حصول أمر ما بناء على حسابات ومعطيات وقرائن مادية. والتحليل يكون في كافة جوانب حياة البشر السياسية والعسكرية والاقتصادية...الخ؛ وذلك كالحديث عن توقع حصول حرب بين دولتين بناء على أزمة ما بينهما أو الحديث عن توقع حصول أزمة اقتصادية بناء على معطيات وظروف معينة أو حتى الحديث في الأرصاد الجوية كتوقع حصول موسم أمطار جيد. وهنا يكون أي من الاحتمالات وارداً.

أما النبوءة فهي قسمان، قسم يستند إلى نصوص دينية وهو الوعد والبشرى من الله وهو واجب الإيمان به ما دام يستند إلى نصوص شرعية صحيحة والشك والطعن فيه وزرٌ وتعدٍّ لحدود الله، وقسم أُدرج تحت باب النبوءات وهو لا يدخل تحت هذا الباب والجانب وهو ما يُسمى حساب الجُمَّل والأرقام والأعداد، وهو يقوم على تحليل آيات قرآنية تحليلاً عددياً ويخرج صاحب الشأن بتحديد وقت وزمن محدد لحصول الحدث المبحوث والمتوقع. وهذا القسم هو الذي نحن بصدد الحديث عنه لكون البعض تحدث عن موضوع يشغل حياتنا بشكل كبير وهو زوال دولة يهود، محددا ذلك في اقتران العام ٢٠٢٢ الميلادي مع ١٤٤٣ الهجري. والنبوءة المبنية على حساب الأرقام أي حساب الجُمَّل هي فكرة وطريقة خاطئة في البحث والتحديد والتوقع، فالدين الإسلامي لم يتطرق ولم يشر لهذا العلم إن جازت تسميته علما أصلا، ولم يوجد فيه ما يدلل على الربط بين الأحداث المستقبلية وحسابات الأرقام والأعداد، فلذلك لم يكن للموضوع أي سند من الدين الإسلامي. وإذا صادف حصول حدث مستقبلي متطابقا مع حساب الأعداد كان هذا بناء على أمر الله وليس لأنه بحث صحيح وله جذوره الدينية.

فلذلك كان من الخطأ والكارثة الكبرى طرح مثل هكذا أمور لأن حصول الخطأ في تحديد الوقت والتاريخ يستغله أعداء الإسلام للطعن فيه وتشويه حقائقه، وكذلك هذا الأمر يوجد البعد والشك في الدين عند أصحاب العقيدة الضعيفة. إن حصول خطأ واحد في هذه التوقعات هو إثبات آخر على أن قضية حساب الجُمَّل هي فكرة وطريقة مبتدعة لا علاقة لها بالدين ومحاولة إلصاقها به وهم وخيال. وهنا لا يقال صاحب التحليل العددي أخطأ بل يقال الفكرة خاطئة ولا واقع لها وهي من نسج الخيال، فلو انتهى الاقتران بين العام الميلادي والعام الهجري في القول بزوال دولة الاحتلال دون حدوث الزوال كان هذا تأكيداً على أن فكرة حسابات الأرقام خاطئة ولا وجود لها في الإسلام ولا تُحصر المسألة في التركيز على إظهار أن المتوقّع توقع وأخطأ.

التحليل العلمي التجريبي والتجارب التي يقوم بها الإنسان في حياته الدنيا هي حالة بشرية اعتاد عليها الناس منذ الأزل وهي غير متوقفة والرأي فيها يكون بغلبة الظن لا القطع، فلذلك الخطأ فيها ليس جريمة وكارثة ما دام الأمر يستند إلى معطيات وأمور مادية. فتوقع حصول حرب بين دولتين ولم تحصل، وتوقع حصول أزمة اقتصادية ولم تحصل، هذا أمر طبيعي في حياة البشر ولا يقلل من قيمة التحليل ومكانته، وهذا نقيض لفكرة وطريقة حساب الأرقام والأعداد، فلذلك كان من الجهل والخطل قياس مسألة التحليل والاجتهاد المادي الإنساني على موضوع النبوءات.

إذاً، فالنبوءة إذا كانت وعداً وبشرى بنصوص آتية من الوحي فهي حقيقة ويجب أن تكون من المسلمات عندنا، أما إذا كانت تستند إلى بدعة حساب الأرقام فهي ليست نبوءة، وهي فكرة مرفوضة ومردودة.

إن جمهرة الأمة لا تلقي لفكرة حساب الأعداد والأرقام بالاً ولا تعّول على مثل هذه الأوهام والخرافات، وإنها أمة تؤمن بالعمل والأخذ بالأسباب المادية وتؤمن أن مواضع الإخبار الواردة في الدين عن أمور مستقبلية هي دافع ومطلب للعمل من أجل تحقيق الوعد والبشرى وأن الله لم يُطلع أحدا على مواقيت الغيب ■

السياسات الرأسمالية في تركيا هي سبب ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي

أعلنت هيئة تنظيم سوق الطاقة التركي *(EPDK)* عن زيادة تعرفة الكهرباء لمجموعات الاشتراك السكني بنسبة ٢٠٪، ولمجموعات الاشتراك الصناعي بنسبة ٥٠٪. وفي الوقت نفسه، أعلنت شركة خطوط أنابيب البترول التركية *(BOTAŞ)* عن زيادة بنسبة ٢٠,٤٪ في تعريفة الغاز الطبيعي للاشتراك السكني وزيادة بنسبة ٥٠,٨٪ في تعريفة الغاز الطبيعي للاشتراك الصناعي. وهكذا، فقد تجاوزت معدلات الزيادة التي أجريت على الغاز الطبيعي والكهرباء للاشتراك السكني ٢٠٠٪ خلال العام المنصرم. في هذا الصدد قال بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تركيا: السبب الحقيقي للمشكلة الذي يحتل المقام الأول هو النظام الرأسمالي نفسه. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومة، والتي تقوم بخصخصة حاجة أساسية للشعب، وتترك المستهلك تحت رحمة الشركات المشتعلة بالجشع من أجل الربح، هي أحد الأسباب الرئيسية. حيث إن الحكومة تبنت الفرضية القائلة بأن "الدولة لا تتدخل في الاقتصاد، بل تقوم بالإشراف فقط"، واعتمدت الخصخصة في مجال الطاقة كنموذج، وأعطت بشكل خاص أعمال توزيع الكهرباء بأكملها لسيطرة القطاع الخاص. ونتيجة لهذه الخصخصة، فإن جميع التكاليف مثل تكاليف التوزيع، وتكاليف الخسارة والتسرب، ونفقات التمثيل والضيافة، وخاصة الزيادة في الديون الائتمانية للشركات المفهرسة بالعملة الأجنبية، كانت ولا تزال تتم فوترتها على المستهلك. فالضرائب غير العادلة التي تتلقاها الدولة من هذه الخدمات هي نتاج الظلم المطبق. وتابع البيان: لذلك... يجب علينا خلع هذا النظام من جذوره واستبدال النظام الاقتصادي الإسلامي به، حيث لا يوجد استغلال ومصالح وحيث الممتلكات العامة تكون محمية ومحفوظة. إن دولة الخلافة الراشدة هي التي ستضع حداً للنظام الرأسمالي سبب كل المشاكل. لذلك دعونا نسعى للعمل جميعا يداً بيد لإقامتها من جديد قريبا بإذن الله.

مناورات "الأسد المتأهب ٢٠٢٢" في الأردن شراكة أم استعمار؟!

على خلفية إعلان القيادة المركزية الأمريكية، انطلاق تدريبات عسكرية مشتركة في الأردن، وأن هذه التدريبات تستمر لأسبوعين خلال الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر الجاري. وكذلك إعلان الجيش الأردني، انطلاق فعاليات مناورات الأسد المتأهب ٢٠٢٢ في البلاد مع نظيره الأمريكي بمشاركة ٢٧ بلداً منها تسعة بلاد إسلامية، قال بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية الأردن: ها هو النظام في الأردن يستمر في اتخاذ أمريكا دولة صديقة وشريكة، التي تدعي أنها تعامله كحليف استراتيجي على ضوء إذعانه لإملاءاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمنية. وخاطب البيان المسلمين بقوله: إن الواجب الشرعي يقتضي أن تنأى جيوش المسلمين عن المشاركة مع قوات أمريكا وبريطانيا وفرنسا المستعمرة والعدوة في تدريبات الأسد المتأهب، وتتوحد لتكون نواة قوات دولة الخلافة الراشدة التي تعيد للأمة الإسلامية عزتها وكرامتها، وتحرر المحتل من بلادها، وتعيد العدل والرحمة لكل شعوب العالم وليس للمسلمين فحسب.

الإسلام فقط هو الذي أكرم المرأة وأعلى منزلتها

إنّ القيمة التي يعطيها الإسلام لحماية شرف المرأة المسلمة لا مثيل لها، وهي قيمة أجلى في سبيلها رسول الله ﷺ قبيلة بني قينقاع اليهودية كاملةً من المدينة المنورة بسبب سوء معاملتهم لامرأة مسلمة واحدة وانتهاك لباسها الإسلامي. وهي قيمة خاض من أجلها القادة المسلمون في ظلّ الخلافة حروباً وفتحوا بلادا لحمايتها والدفاع عنها، كما فعل الخليفة الوليد بن عبد الملك الذي حشد جيشاً هائلاً بقيادة العظماء، وهبّ القائد المسلم محمد بن القاسم لإنقاذ بعض النساء المسلمات اللائي سجنهن الملك الهندوسي المستبد راجا ضاهر؛ وكما فعل الخليفة المعتصم بالله، الذي سيّر جيشاً ضخماً لإنقاذ امرأة مسلمة واحدة في عمورية بتركيا قام الرومان بأسرها وإساءة معاملتها. بلّ إن العدل والحماية والوصاية على أمهات وبنات هذه الأمة لن تقوم أبداً دون عودة نظام الإسلام، حيث إنّ الخلافة على منهاج النبوة هي التي تمثل مصالحها حقاً وتدافع عن دينها وتهتم بهذه الأمة وبرفاهها وتجسيد العدالة. يقول النبي ﷺ: «الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

الأنظمة الديمقراطية تتعايش مع المشاكل والأزمات ولا تعالجها

إن النظام الديمقراطي يجعل السيادة للشعب، وليس للشرع، ما يعني جعل حق التشريع لعقول البشر التي هي ناقصة، وعاجزة، ومحدودة، وتتأثر بالبيئة والظروف المحيطة بها، وليس لخالق البشر، ويجعل رأي الأكثرية هو معيار الصواب في معالجة المشاكل، وليس الأحكام الشرعية التي تعالج جميع مشاكل البشر. ولهذا السبب، فإن رعاية شئون الناس ومعالجة مشاكلهم عرضة للاضطراب والتفاوت والتناقض، وضياع الوقت والجهد والمال بسبب تمسك الناس بالنظام الديمقراطي الذي هو سبب معاناتهم وسبب مشاكلهم. إن أحوال البلاد والعباد لا تستقيم إلا بنبذ النظام الديمقراطي، وإقامة نظام الحكم بما أنزل الله (خلافة راشدة على منهاج النبوة)، فبها يُعَزّ الإسلام والمسلمون، وبها تتم معالجة مشاكل الناس ورعاية شئونهم بحسب أوامر الله ونواهيه، وبها يمكّن الناس من اختيار حاكمهم، وبها يمكِن لشرع الله أن يسود، فالسيادة للشرع والسلطان للأمة.